مجلس النواب

فريق الأصالة والمعاصرة الرباط في 2026/03/24

الرقم : 28752

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تأطير وتنظيم خدمات توصيل الطرود السريعة بالمغرب

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يشهد قطاع التجارة الإلكترونية وخدمات توصيل الطرود السريعة بالمغرب نموا متسارعا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما فرض بروز فاعلين جدد في مجال نقل وتسليم الطرود داخل التراب الوطني. غير أن الإطار القانوني المنظم لهذا المجال ظل لسنوات طويلة غير مواكب للتحولات التي يعرفها هذا النشاط، خاصة في ظل استمرار قواعد قانونية قديمة تمنح وضعية شبه احتكارية لبعض خدمات البريد، وهو ما يطرح إشكالات مرتبطة بتنظيم المنافسة وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين .

وفي هذا السياق، يثار نقاش واسع حول مشروع الإصلاح التشريعي المرتبط بقطاع البريد والطرود السريعة، خصوصا ما يتعلق ببعض الرسوم أو الإتاوات المرتقب فرضها على الفاعلين في هذا المجال، والتي قد يكون لها تأثير مباشر على كلفة الخدمات وعلى تطور قطاع التجارة الإلكترونية، الذي يعد اليوم رافعة أساسية للاقتصاد الرقمي ولتنشيط المبادلات التجارية.

كما أن عددا من المهنيين والمتتبعين يعبرون عن تخوفهم من أن تؤدي بعض المقتضيات المرتقبة إلى إبطاء دينامية هذا القطاع أو التأثير على تنافسية الشركات الوطنية الناشطة فيه، في وقت يتطلب فيه الأمر إطارا تنظيميا واضحا ومتوازنا يشجع الاستثمار ويضمن حماية المستهلكين وجودة الخدمات.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل ضمان تنظيم فعال وعادل لقطاع توصيل الطرود السريعة بالمغرب؟

وما هي التدابير التي سيتم اعتمادها لضمان أن يكون الإطار القانوني الجديد محفزا لتطوير التجارة الإلكترونية وداعما للمقاولات الوطنية، دون فرض أعباء مالية قد تؤثر على تنافسية هذا القطاع الحيوي؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

طارق حنيش